

Distr.: General
10 March 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بالاريزو (بيرو)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع)

البند ٨٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الخامسة والعشرين

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

توصية بشأن هذا الموضوع مع مبادئ الكفاءة والإضافة وأن تحظى بدعم دولي واسع.

٣ - السيد إنغودوس تانغ (فييت نام): أعرب عن الأسف لأن التعهدات التي قدمت في مؤتمر مونتريري لم تتحقق بعد. وقال إن التنمية، في بعض المناطق آخذة في الذبول، كما أن نقص المعونة الإنمائية الرسمية سيجعل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية صعباً جداً. وأضاف أن أعباء ديون البلدان النامية لا تزال غير قابلة للتحمل، وتعوق الحواجز التجارية حرية تدفق السلع والخدمات بين البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو.

٤ - وقال إن أوجه التباين بين أغني البلدان وأفقرها أوسع من أي وقت مضى: فالفقر ليس وحده أكبر التحديات للسلام والاستقرار في القرن الحادي والعشرين، بل أيضاً التحدي الأخلاقي الأعظم الذي يواجه المجتمع الدولي. أما الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما فيما يتعلق بالجوع والفقر، فإنه يتوقف إلى حد كبير على النمو الاقتصادي، وبخاصة في تلك البلدان التي يكون فيها الفقر هو الأسوأ ولا يزال الأداء الاقتصادي فيها هو الأضعف. ويجب تنفيذ توافق آراء مونتريري لمساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٥ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول أساساً عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، فإن القضاء على الفقر يتطلب جهداً مشتركاً من جميع البلدان والمنظمات الدولية وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أن حكومته نفذت إصلاحات إدارية ومالية واضطلعت بمشاريع إنمائية بالتعاون مع الشركاء الدوليين. ونتيجة الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي (أكثر من ٧ في المائة في السنة) ومناخ استثماري محسن، انخفض منذ عام ١٩٩٠ عدد السكان الذين يعيشون

البند ٨٤ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع) (A/59/92-E/2004/73)، A/59/92/Add.1-E/2004/73/Add.1، A/59/92/Add.2-، A/59/115، E/2004/73/Add.2، A/59/155-E/2004/96، (A/59/270 و A/59/272)

١ - السيد بن ميللوك (المغرب): قال إن توافق آراء مونتريري يقدم إطاراً متكاملًا للإجراءات التي تكفل إتاحة الموارد الكافية لتشجيع التنمية وتقوية اقتصادات البلدان النامية. ويجب على المجتمع الدولي التعجيل بتنفيذ التزامات مونتريري بزيادة المعونة الإنمائية الرسمية وتشجيع التدفقات المالية، لا سيما الاستثمارات المباشرة الأجنبي في البلدان النامية، ودعم الإصلاحات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية في البلدان النامية، وإيجاد حلول لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية؛ وجعل السياسات الدولية النقدية والمالية والتجارية أكثر اتساقاً، وتشجيع المشاركة الفعالة في صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية؛ وتحسين التعاون الضريبي الدولي.

٢ - وأضاف قائلاً إن عملية مونتريري سوف تعزز أيضاً من خلال الجهود المبذولة لاستحداث مصادر تمويل ابتكارية للتنمية بغية القضاء على الفقر وتقليل الآثار السلبية للعولمة. ورحب في هذا السياق، بالمبادرة المشتركة بين فرنسا والبرازيل وشيلي وأسبانيا لمكافحة الفقر والجوع وكذلك بتوصيات الفريق رفيع المستوى بشأن وضع نهج ابتكارية لتمويل التنمية، التي ينبغي النظر فيها بتعمق في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ورحب أيضاً بمذكرة الأمين العام حول الدراسة التي كُلفت بإعدادها جامعة الأمم المتحدة عن مصادر التمويل الابتكارية للتنمية (A/59/272). وطالب بأن تماشى أية

انضمام أعضاء جدد أكثر تشدداً من تلك المتعلقة بالأعضاء الحاليين. وهذا أمر مهم بالنسبة لحكومته، التي تشارك في مفاوضات للانضمام إلى تلك المنظمة.

٨ - السيد فونسيكا (البرازيل): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إنه يرحب بالتقدم الذي حققته الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية والقطاعين الخاص والعام نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري. وأضاف أن مجموعة ريو تؤكد من جديد التزامها بنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٩ - ومضى يقول إنه على الرغم من أن التحالف بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية أدى إلى مزيد من التقدم، فإن تنفيذ توافق آراء مونتيري والأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، يقتضي مزيداً من الالتزام من جانب أصحاب المصلحة. ويجب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وضرورة وجود آليات تكفل استخدام المساعدة على نحو فعال. ولا بد أيضاً من بذل الجهود لاستحداث مصادر ابتكارية لتمويل التنمية. وأعرب عن الترحيب بمذكرة الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/59/272) وبتقرير الفريق رفيع المستوى عن النهج الابتكارية لتمويل التنمية الذي تم توزيعه في اجتماع زعماء العالم بشأن مكافحة الجوع والفقر. وأضاف أن مجموعة ريو، في اجتماع قمته الأخير في كوزكو، نظرت في تلك المسألة وكذلك في زيادة قدرة الحكومات على تخصيص استثمارات عامة لا سيما في مجال البنية التحتية. وقال إنه يتطلع إلى أن يقوم المجتمع الدولي بالنظر في اقتراحات محددة في هذا الصدد واعتمادها.

١٠ - وطالب بضرورة بذل مزيد من الجهود لتقوية القطاع الخاص وزيادة قدرته على المساهمة في التنمية وأبرز أهمية تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية. وأكد أيضاً على الحاجة إلى تنفيذ برنامج عمل الدوحة وتشجيع التجارة الدولية، لا سيما عن طريق إزالة الإعانات الزراعية

في فقر مدقع أو يعاونون من الفقر من ٣٠ في المائة إلى ١٥ في المائة من السكان، وتم تعزيز المساواة بين الجنسين والوقاية من فيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة.

٦ - وقال إن البنك الدولي والمؤسسات الأخرى المعنية قدرت أنه بالإضافة إلى المبلغ الحالي بنحو ٥٠ بليون دولار سنوياً المقدم في شكل معونة إنمائية رسمية، سيلزم تدبير ١٠٠ بليون دولار أخرى. وعلى الرغم من أن المعونة الإنمائية الرسمية زادت في السنوات الأخيرة، فإن خمسة بلدان فقط هي التي حققت هدف الأمم المتحدة المحدد بنسبة ٠,٧ من الناتج المحلي الإجمالي، والمبالغ المتاحة لا تزال أقل بكثير من احتياجات التنمية. ومن ثم فإنه يؤيد تماماً الإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء مجموعة الـ٧٧ والصين في اجتماعهم السنوي الثامن والعشرين، الذي يدعو المجتمع الدولي إلى أن ينفذ بالكامل توافق آراء مونتيري. وأضاف أنه يتطلع إلى بحث الدراسة التي كلف بإعدادها المعهد العالمي لبحوث اقتصادات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة بشأن مقترحات تمويل بديلة وكذلك الدراسة التي أعدها الفريق رفيع المستوى بشأن النهج الابتكارية لتمويل التنمية.

٧ - وقال إنه يجب تنفيذ جميع الالتزامات الإنمائية بسرعة، مع وجود نظام شامل وشفاف لرصد التقدم، وضرورة أن يتم بوضوح تحديد مسؤوليات البلدان المعنية وشركائها في التنمية. وأضاف أن الحوار رفيع المستوى لتقييم تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي سيجري في عام ٢٠٠٥، من شأنه أن يتيح الفرصة لاتخاذ قرارات محددة للإسراع بتنفيذ التوافق. وعلى البنك الدولي أيضاً أن يبحث جميع الخيارات لتخصيص موارد جديدة وتقديم مزيد من المرونة من أجل زيادة موارد التمويل اللازمة للبلدان النامية. ويجب أيضاً تعزيز عالمية النظام التجاري متعدد الأطراف بزيادة العضوية في منظمة التجارة العالمية؛ غير أنه لا ينبغي أن تكون شروط

التنمية المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قد حدد أيضاً سياسات بشأن تمويل التنمية.

١٤ - وأضاف قائلاً إن المسؤولية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقع على عاتق كل بلد، ويجب على البلدان النامية أن تحدد برامجها وأولوياتها الوطنية، حيث برهنت التجربة على أن فرض المشروطيات ليس مفيداً. وأشار إلى أنه، مع ذلك، فإن الجهود التي تبذلها البلدان النامية تحتاج إلى الدعم من جانب الشركاء في التنمية، ولكن يجب أن تكون المعونة الأجنبية مرتبطة بالأولويات الوطنية وينبغي أن تشرك المؤسسات المالية الدولية البلدان النامية في عملياتها المتعلقة بصنع القرار.

١٥ - ورحب بالزيادة الطفيفة في المساعدة الإنمائية الرسمية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣، وأعرب عن الأسف لأن معظم البلدان لم تحقق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لصالح المعونة الإنمائية الرسمية. لكنه أشار، في هذا السياق، إلى التزامات الاتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة الذي أكدت فيه من جديد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد التزاماتها بتحقيق هذا الهدف. وأضاف أنه من الضروري أيضاً معالجة مشكلة ديون أقل البلدان نمواً ليتسنى مساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦ - وقال إن التجارة محرك هام للتنمية ومن المشجع إحياء المجتمع الدولي للمحادثات التجارية بغية تمهيد السبيل لتجارة حرة وعادلة وقائمة على القواعد. وشدد على الحاجة إلى الوصول إلى الأسواق وتخفيض الضرائب ليتسنى الإسهام في النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة في البلدان النامية، ورحب بنتائج الدورة الحادية عشرة للاونكتاد، التي ساهمت في إعادة المفاوضات التجارية الدولية إلى مسارها. وأضاف أنه مما يؤسف له، برغم السياسات الصناعية والمالية الملائمة والإدارة الجيدة، أن كثير من البلدان النامية، لا سيما

وتحسين فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان متقدمة النمو. وفي هذا السياق، قال إن "برنامج تموز/يوليه ٢٠٠٤" يجب أن يتم تنفيذه في الإطار الزمني المتفق عليه، وينبغي أيضاً أن تركز جولة الدوحة على التنمية.

١١ - وقال إن مشاركة البلدان النامية بنشاط والتزام في عملية صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية وفي وضع المدونات والقواعد المالية الدولية، ضروري لضمان نجاح أية إصلاحات. ومن الضروري أيضاً توسيع نطاق المبادرات المتعلقة بالدين، كمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، ليتسنى التوفيق بين الحاجة إلى الحفاظ على مستويات للدين يمكن تحملها والحاجة إلى تعزيز النمو والقضاء على الفقر.

١٢ - وقال إن اجتماع الربيع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والحوار رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية، آليات فعالة لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. غير أن الحاجة تدعو إلى رصد أفضل لمتابعة نتائج المؤتمر المذكور وقيام تحالفات لتنفيذ التزاماته ووضع خطة عمل يمكن في سياقها أن يتمكن جميع أصحاب المصلحة من استعراض التقدم المحرز وتحديد المشاكل والأولويات وتشجيع قيام آليات ابتكارية للتعاون. وأضاف أن تنفيذ توافق آراء مونتيري ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية؛ ومن المهم كذلك أن تقدم عملية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إسهامات ملموسة إلى الاجتماع رفيع المستوى الذي سيعقد في بداية الدورة الستين للجمعية العامة.

١٣ - السيد سوبيدي (نيبال): قال إن توافق آراء مونتيري يمثل معلماً للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ويحدد اتجاهها واضحاً لبلدان العالم النامي ومتقدم النمو على السواء. وعلاوة على ذلك، فإن توصيات الحوار رفيع المستوى بشأن

١٩ - ومضى قائلاً إنه رغم تسليم حكومته بمسؤولية كل بلد عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به، فإنها أيضاً تقر بالحاجة إلى التعاون الوثيق مع الشركاء المانحين. وأضاف أن تنفيذ استراتيجية منغوليا لدعم النمو الاقتصادي والحد من الفقر ومصادقة البنك الدولي على استراتيجية المساعدة القطرية لمنغوليا، خطوتان هامتان نحو الوفاء بتوافق آراء مونتييري. كما تم إحراز تقدم كبير بشأن تمويل التنمية من خلال الارتباطات الثنائية. وأعرب عن الأمل في أن يكون لحل مسألة الدين مع الاتحاد الروسي تأثير إيجابي على التنمية في بلده.

٢٠ - وقال إن الحساب الخاص بتحديات الألفية نهج جديد وهام للتنمية. وأشار إلى أن منغوليا واحدة من أول البلدان التي أوفت بمعايير الأهلية وهي تعكف على إعداد مشروع إنمائي تفصيلي سيتم وضعه في صورته النهائية بعد مشاورات عامة واسعة ومناقشات دون إقليمية وقطاعية بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص على السواء. وأضاف أن النهج العملي لحكومته في تعبئة الموارد الدولية اللازمة للتنمية، ينبغي أن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية؛ وأعرب عن شكر حكومته للمجتمع الدولي للمانحين لدعمه النشط وتعاونه البناء.

٢١ - ومضى يقول إنه يلزم أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة على كافة المستويات مزيداً من الإجراءات العاجلة. فبالإضافة إلى التصدي لقضايا الحد من الفقر والتدهور البيئي وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، من الضروري إيجاد استراتيجية طويلة الأجل وأوسع نطاقاً لتلبية الحاجة إلى تمويل إضافي للتنمية. ومن ثم فإن وفده يرحب بالدراسة حول إيجاد مصادر ابتكارية لتمويل التنمية التي اضطلع بها المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة (A/59/272)؛ بوصفها مرجعاً مفيداً تستحق الاهتمام الدقيق.

أقل البلدان نمواً، لم يتمكن من اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بدرجة كافية. وأبرز أيضاً الدور الهام للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي ودور المصارف الإقليمية في مجال التنمية.

١٧ - وأردف قائلاً إن أقل البلدان نمواً لم تستطع الاستفادة من مزايا النظام الاقتصادي العالمي، ووقعت في شرك حلقة مؤلفة من الفقر، ضاعف من حدتها مجموعة كثيرة من العوامل. فالبعض منها يواجه صراعات داخلية أو مساوئ جغرافية وفي حاجة إلى اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي. ومن ثم فإنه من الملح إصلاح وتقوية التمويل لأغراض التنمية وإيجاد موارد إضافية للتمويل. وينبغي إجراء حوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية قبل الاجتماع رفيع المستوى الذي سيعقد أثناء الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بغية وضع استراتيجية عالمية لمعالجة مشاكل أفقر الفقراء.

١٨ - السيد شواسورين (منغوليا): قال إن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف اتفاق آراء مونتييري لم يكن متساوياً في أحسن حالاته. فالنجاح يتطلب سياسات اقتصادية وطنية سليمة وإدارة جيدة بالإضافة إلى إجراء دولي وشراكة عالمية بين البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو. وأضاف أن بلدانا نامية كثيرة أجرت إصلاحات هامة، لكنها ما زالت في حاجة إلى المساعدة في شكل مساعدات إنمائية مستهدفة واستثمار مباشر أجنبي. ومن المؤسف أن عدم كفاية المساعدة الإنمائية الرسمية جعل من الضروري التماس مصادر بديلة لتمويل التنمية. ودعا البلدان متقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها. ورحب، في هذا السياق، بالالتزام الذي أعلنت عنه حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا بمضاعفة مساعديتهما الإنمائية الرسمية.

٢٥ - السيد توروجيمينيز (فتزويلا): قال إن القضاء على الفقر والتنمية المستدامة يتطلبان إرادة سياسية كبيرة وتنسيقاً اقتصادياً كلياً لتحقيق تحويل مكثف للموارد إلى البلدان الفقيرة. وفي السنوات الأخيرة، ظلت المعونة الموجهة إلى البلدان النامية من خلال مؤسسات بريتون وودز متواضعة نسبياً واستمرت الديون الخارجية لتلك البلدان في تشكيل عقبة خطيرة للتنمية. ولا فائدة من توجيه موارد مالية لأغراض التنمية إلى البلدان الفقيرة إذا كانت هذه الموارد لا تخدم سوى سداد الديون الخارجية. فالبلدان النامية بحاجة إلى معونة خارجية كافية لكي تحقق التغيير الاقتصادي-الاجتماعي. ولم يتضمن توافق آراء مونتييري التزامات محددة من جانب أصحاب المصلحة بتوجيه موارد كافية لتلبية احتياجات البلدان النامية. ولذلك يلزم إقامة شراكة متينة بين المانحين والمستفيدين من المساعدة الإنمائية.

٢٦ - ودعا إلى ضرورة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب إلى جانب تنفيذ الأنماط الجديدة من التمويل التي تقتضي أن تفي بعض البلدان المعنية بتعهداتها. وأضاف أنه بالنظر إلى هذه الحالة المزعجة، اقترح وفده بأن تركز الجمعية العامة أثناء الدورة الحالية على وسائل وسُبل تنفيذ توافق آراء مونتييري، بما في ذلك من خلال الحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وعليها أن تضع خطة عمل جديدة تكفل تنفيذ الالتزامات المقدمة بموجب توافق آراء مونتييري، لا سيما التعهدات التي قدمتها البلدان متقدمة النمو بأن تخصص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن تستكشف الجمعية العامة أيضاً مصادر ابتكارية لتمويل التنمية. وأضاف أن فتزويلا أنشأت صندوقاً دولياً للأغراض الإنسانية لمساعدة البلدان النامية الفقيرة ولمكافحة الفقر. وستواصل العمل مع الأمم المتحدة لإصلاح النظامين الدوليين المالي والتجاري لمنح البلدان النامية صوت

٢٢ - السيد بلكاس (الجزائر): قال إنه يجب زيادة التناسق بين النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية. كما يجب إيجاد مصادر ابتكارية لتمويل التنمية ومن ثم فإنه يرحب بمذكرة الأمين العام (A/59/272) التي تلخص الدراسة التي أعدها المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع. فالدراسة تدعو إلى تمويل إضافي بمبلغ ٥٠ بليون دولار سنوياً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية وتبين عدداً من المصادر الإضافية للتمويل. وللحلول المقترحة مزاياها ومساوئها على حد سواء، لكنها تتطلب جميعاً مفاوضات تقنية طويلة وصعبة على المستوى الدولي. وأشار إلى الدور الهام الذي تقوم به الأموال التي يجولها العمال المهاجرون إلى أوطانهم، وأعرب عن تأييده لمبادرة حكومات أسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا للتماس مصادر تمويل جديدة للقضاء على الجوع والفقر.

٢٣ - وقال إن أفضل السُبل لضمان تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، هو تنفيذ توافق آراء مونتييري وتعبئة موارد مالية إضافية لأغراض التنمية، من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيز فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، وضمان وجود تجارة دولية عادلة ومفتوحة.

٢٤ - واستطرد قائلاً إن المجتمع الدولي سوف يستعرض في عام ٢٠٠٥ التقدم المحرز نحو تنفيذ توافق آراء مونتييري على الصعيدين الدولي والوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥. أما الأهداف الإنمائية الدولية والهدف الرئيسي للقضاء على الفقر؛ لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإنها قد تتعرض للضرر، ما لم يتصرف المجتمع الدولي ويعتمد التدابير اللازمة لضمان تمويل متواصل للتنمية.

فيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز أكبر مبادرة دولية من قبل تستهدف مرضاً واحداً. وأضافت أن حساب الألفية لمواجهة التحديات، الممول بمبلغ ١ بليون دولار في عام ٢٠٠٤، لا يستهدف فحسب زيادة المعونة المقدمة إلى أفقر البلدان، بل أيضاً زيادة فاعلية هذه المعونة عن طريق دعم السياسات التي تحفز النمو الاقتصادي والحكم الديمقراطي.

٣٠ - واستطردت قائلة إنه على الصعيد الدولي، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بأكثر من الثلث منذ عام ٢٠٠١. وقدم أيضاً قادة مجموعة البلدان الصناعية الثمانية (مجموعة الثمانية) التزاماً بتمديد موعد انتهاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين والنظر في تدابير تمكن أفقر البلدان من تحقيق القدرة على تحمل الديون. وأشارت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بالتعاون مع جماعات المهاجرين والبلدان النامية وشركائها في مجموعة الثمانية لتخفيض تكاليف معاملات التحويلات التي يبلغ مجموعها ١٠٠ مليون دولار سنوياً. وأكدت على الحاجة إلى أن تعترف البلدان النامية وتقبل بأنهما تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنمية الخاصة بها وبأن الحكم الرشيد في جوهر عملية التنمية. وأضافت أن بعض البلدان النامية عزز بدرجة كبيرة إدارته ومؤسساته. وعلى سبيل المثال، دخلت بيرو ونيجيريا ونيكاراغوا في شراكات مع مجموعة الثمانية لتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد. في حين تعمل الولايات المتحدة الأمريكية مع بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدعم مبادرات للإصلاح الاقتصادي والتنمية.

٣١ - وقالت إن على كل بلد مانح أن يقرر كيفية تمويل التزاماته فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وأشارت إلى أن وفدها لن يؤيد مطلقاً المبادرات الرامية إلى جمع الأموال من خلال الضرائب العالمية. والواقع أن مناقشة مسألة الضرائب العالمية تصرف الانتباه عن الحاجة إلى تجميع كل الموارد من أجل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية. وتستحق

ورأي أكبر في عمليات صنع القرار داخل مؤسسات بريتون وودز.

٢٧ - السيدة آليمان (بيرو): قالت إنه يجب على المجتمع الدولي مواصلة فتح أسواقه وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي وإصلاح النظام التجاري متعدد الأطراف ليتسنى للبلدان النامية إقامة الحكم الرشيد وإيجاد الأعمال والوظائف واستمرار النمو الاقتصادي. ومن الملح أيضاً توسيع الآفاق المتاحة للبلدان النامية لكي تزيد من الاستثمارات المحلية العامة والخاصة. ولذلك قررت بيرو إنشاء آليات مالية ابتكارية لتقوية الإدارة والقضاء على الفقر. وأضافت أن مبادرة بيرو تشمل المحاسبة الحكومية وإنشاء سلطة للبنية التحتية في أمريكا الجنوبية وتعزيز تدابير لمكافحة التقلبات الدورية.

٢٨ - وأعربت عن ترحيب بيرو بالبلاغ الصادر عن البنك الدولي ولجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي بشأن تعزيز الأسس اللازمة للنمو والاعتراف بالحاجة إلى تدابير لزيادة الحيز المالي للاستثمار العام في البنية التحتية وحثت على اتخاذ قرارات سريعة في هذا الصدد. وأضافت أن وفدها يؤيد أيضاً المبادرة التي اتخذتها حكومات أسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا لاستكشاف مصادر تمويل جديدة لإيجاد مزيد من الموارد لمكافحة الجوع والفقر.

٢٩ - السيدة هل (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة وتدعم توافق آراء مونتييري. وقد تجاوزت المعايير الواردة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، بإلغائها مائة في المائة من الدين الثنائي المؤهل للإلغاء بموجب المبادرة ودعت إلى اتخاذ تدابير لتعزيز القدرة على تحمل الدين، بما في ذلك زيادة المنح التي تقدمها مصارف التنمية. وأشارت إلى أن بلدها زاد من المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٥٠ في المائة وتعتبر خطة لطوارئ رئيس الولايات المتحدة بمبلغ ١٥ بليون دولار من أجل تخفيض

والاجتماعي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وأعربت عن الأمل في عمل ترتيبات مشابهة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٣٣- وطالبت بتعزيز الجهود أيضاً على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وقالت إن البلدان الآسيوية ما برحت تتعاون لإنشاء سوق إقليمية للسندات استجابة لحاجة آسيا المتزايدة إلى رأس المال في مجال الاستثمار. وعلى المستوى الداخلي، تم استحداث مصادر ابتكارية لتمويل التنمية ودعمت حكومة تايلند المشاريع صغيرة الحجم والمتوسطة الحجم لتحقيق النمو والرخاء على نطاق واسع على مستوى القواعد الشعبية. وشرعت تايلند في حملات ابتكارية ونفذتها لتشجيع الأنشطة الإنتاجية وإيجاد طائفة جديدة من أصحاب المشاريع وكذلك لتعزيز المهارات والمعرفة المتخصصة.

٣٤- وقالت إن تايلند ترحب بالدراسة المعنية بإيجاد مصادر جديدة وابتكارية لتمويل التنمية التي أجراها المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المنظمة. كما ترحب بتقرير الفريق التقني الذي أنشئ بموجب إعلان جنيف الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وبتقرير الفريق العامل الذي أنشأه الرئيس جاك شيراك بشأن إيجاد موارد مالية جديدة وغيرها من الموارد لمحاربة الفقر والجوع.

٣٥- **كوون جاي هوان** (جمهورية كوريا): قال إن توافق آراء مونتيري ليس سوى بداية عملية طويلة لتعبئة الموارد لأغراض التنمية ولضمان توزيعها بكفاءة وفاعلية. والواقع أن الفجوة لا تزال واسعة بين أهداف المجتمع الدولي. بموجب ذلك التوافق والتقدم الملموس المحرز نحو بلوغ هذه الأهداف. وأعرب عن أمل وفده في أن الاجتماع رفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية

تعبئة الموارد المحلية على الأقل نفس القدر من الاهتمام شأن المسائل متعددة الأطراف كالمعونة والتجارة والدين. ولما كان دخل البلدان النامية نحواً ٦ تريليون دولار، ولما كان الاستثمار الداخلي يتجاوز كثيراً الاستثمار الأجنبي، فإن هناك مكاسب محتملة هائلة ستتحقق من خلال سياسات تستغل الموارد المحلية بالكامل. وفي هذا الصدد، فإن تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية المعنون إطلاق تنظيم المشاريع: جعل الأعمال تعمل من أجل الفقراء" طرحت قضية ملحة مفادها أن الأسواق التنافسية وحقوق الملكية الفعالة وسيادة القانون، أمور تعود بالنفع على الفقراء. وأضافت أن استنتاجات التقرير، التي يرحب بها وفدها، يلزم أن توضع موضع التنفيذ.

٣٢- **السيدة لاوهافان** (تايلند): أشارت إلى أن التجارة هي مصدر التمويل الخارجي الوحيد بالغ الأهمية، وأكدت على الحاجة إلى إزالة إعانات الصادرات والحد من الإعانات الداخلية ومنح صادرات البلدان مزيداً من الفرص للوصول إلى الأسواق. ورحبت بمبادرة "برنامج تموز/يوليه ٢٠٠٤" الذي وافق عليه اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في جنيف، وحثت جميع الأطراف على إبداء المرونة وحسن النوايا والتوافق من أجل تحقيق خاتمة لجولة الدوحة في حينها. وأضافت أن هناك حاجة لجعل الهيكل المالي الدولي أكثر مرونة وضمن منح البلدان النامية صوتاً أكبر في صنع القرار. وأضافت أنه يجب، بوجه خاص، تحسين الإدارة العالمية من خلال تعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار الاقتصادي الدولي ووضع القواعد، لا سيما في صياغة المعايير والقواعد والأنظمة المالية، وكذلك من خلال ممارسة الإشراف المالي. كما يلزم زيادة الاتساق والتنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين. وأعلنت، في هذا الصدد، ترحيب تايلند بنتائج اجتماع المجلس الاقتصادي

٣٩ - ومضت تقول إنه في السنة التي أعقبت اعتماد توافق آراء مونتييري، لم تتجاوز الزيادة في المعونة الإنمائية الرسمية ٢,٣ بليون دولار. ويجب على البلدان متقدمة النمو إثبات صدق تعهداتها برصد ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية. كما ينبغي زيادة تحسين جودة المساعدة الإنمائية الرسمية وأن يقوم التعاون الإنمائي على أساس أولويات البلدان النامية وبرامجها. وأعربت عن ترحيب وفدها بجهود بعض البلدان متقدمة النمو لتقديم دعم مباشر للميزانيات وشجعت الآخرين على أن يحدو حذوها حيث أن ذلك هو أفضل سبيل لضمان امتلاك البلدان النامية أولوياتها الإنمائية. وأضافت أن الإسراع بتنفيذ إعلان روما بشأن توافق إجراءات المانحين وتبسيطها يمكن أيضاً أن يحسن جودة المعونة.

٤٠ - وقالت إن أثيوبيا، بعد بلوغها نقطة الإنجاز بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، ترى ضرورة إيجاد حل دائم لمشكلة خدمة الدين من شأنه أن يحرر موارد كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورحبت بالعمل الجاري في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن استحداث إطار تطلعي للقدرة على تحمل الدين يرمي إلى مساعدة البلدان منخفضة الدخل على إدارة قروضها وتجنب تراكم الديون التي لا تتوافر القدرة على تحملها، مع السعي في نفس الوقت من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن إيلاء النظر في تقديم موارد إضافية على سبيل المنحة وزيادة تخفيض عبء الدين على نطاق متعدد الأطراف. وأضافت أنه على الرغم من ترحيب أثيوبيا ببرنامج تموز/يوليه الذي وافق عليه المجلس العام للتجارة العالمية، ترى أن الأولوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً هي تأمين الفرص المقدمة لها للاستخدام الفعال للوصول التفضيلي للأسواق، لا سيما عن طريق إزالة القيود المفروضة على جانب العرض. وفيما يتعلق بالسلع الرئيسية، يجب على أصحاب المصلحة المعنيين إشراك القطاع الخاص

للألفية، سيسهم في تجديد التزام المجتمع الدولي بإزالة فقر العالم. وأضاف أنه في حين يرحب بإعلان نيويورك بشأن العمل من أجل مكافحة الفقر والجوع، فإنه يرى بأن الأفكار المتعلقة بإيجاد مصادر ابتكارية لتمويل التنمية ينبغي أن تكون الموضوع الذي يحظى بمناقشات أوسع ودراسة أعمق.

٣٦ - واستطرد قائلاً إنه لا ينبغي إهمال المصادر التقليدية للتمويل. وأضاف أن جمهورية كوريا، في بادئة واضحة على التزامها بشراكات التنمية، واصلت زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية، ومنحت أكثر من ٣٣٣ مليون دولار في سبيل المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٣. وأشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المتزايدة تستطيع أن تقطع شوطاً طويلاً نحو كسر دائرة الفقر المؤلمة ووضع البلدان بقوة على الطريق المؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الثابتة.

٣٧ - ومع ذلك، يلزم مزيد من الشفافية في الإدارة الوطنية والدولية لتيسير التنمية الاقتصادية في البلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف قائلاً إن حكومته، اعترافاً منها بالأهمية المتزايدة للحكم الرشيد، سوف تستضيف في سول عام ٢٠٠٥ المنتدى العالمي السادس حول الحكومة الإبداعية وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة. وسيركز المنتدى على الموضوع المعنون "نحو حكم قائم على المشاركة والشفافية".

٣٨ - السيدة **جهانه** (أثيوبيا): قالت إن أثيوبيا تنشئ بيئة داخلية مؤاتية لتعبئة الموارد، بما في ذلك تعزيز سياسة الإنفاق العام وإدارته والسعي لتدبير النفقات اللازمة للحد من الفقر والإصلاح الشامل للنظام الضريبي ليصبح داعماً للقطاع الخاص. غير أن تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً ومنها أثيوبيا لا يزال منخفضاً جداً. وطالبت أن تقدم البلدان متقدمة النمو الحوافز اللازمة لشركاتها للاستثمار في أقل البلدان نمواً.

بوضع سياسات ورقة استراتيجية الحد من الفقر موضع التنفيذ. غير أن الموارد الوطنية ليست سوى جزء تحتاج إليه البلدان النامية. وأضاف أنه ما زال يتعين على البلدان متقدمة النمو تخصيص نسبة الـ ٠,٧ في المائة المحددة من ناتجها القومي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية؛ كما أن الزيادة التي تقدر بمبلغ ٧٠ بليون دولار في التدفقات الصافية لرأس المال الخاص إلى البلدان النامية في عام ٢٠٠٣، لم يتم توزيعها بالتساوي، حيث أحجم المستثمرون في القطاع الخاص عن الاستثمار في البلدان الأفريقية غير المستقرة أو التي تسودها الصراعات. أما مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين كمصدر هام من مصادر التمويل، فإنها محدودة بسبب شروطها المتصلبة بشأن الأهلية. ويلزم توافر قدر من المرونة لكي تمتد فوائدها لتشمل طائفة واسعة من البلدان، لا سيما التي تعاني حالات الأزمة

٤٤ - ومضى قائلاً إن البلدان الأفريقية تأمل في أن المصادر الجديدة والابتكارية للتمويل التي أوصى بها توافق آراء مونتريري، لن تفرض عليهم التزامات جديدة لا يمكن تحملها. كما تابع وفده باهتمام المقترحات التي درسها المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة، ويأمل في أن يتم بأسرع ما يمكن تنفيذ الضرائب البيئية العالمية، وضريبة توين على معاملات العملات، وحقوق السحب الخاصة الجديدة، وإنشاء مرفق تمويل دولي، وزيادة تحويلات المهاجرين.

٤٥ - السيد آتيان (أندونيسيا): قال إنه يجب أن تكون للتنمية الريفية أولوية في جهود البلدان النامية لتعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية. ويجب أن تتاح فرص أفضل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع متناهية الصغر وللفقراء والنساء من أجل الوصول إلى نظام التمويل من خلال التسهيلات التمويلية الصغيرة والائتمانات الصغيرة. غير أن هذه المبادرات المحلية في حاجة شديدة إلى دعم دولي. ومن

من خلال الاتفاقات العالمية، مما يمكن البلدان المنتجة للسلع الرئيسية من الاحتفاظ بقدر معين من القيمة المضافة.

٤١ - السيد لومبا (غابون): قال إنه على الرغم من الزيادات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية (بلغت ٦٨,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٣)، لن تتمكن البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبالمعدل الحالي للزيادة، سوف تستغرق أفريقيا زهاء قرن لتحقيق تلك الأهداف. وبعد أن دعا لاتخاذ تدابير جديدة جريئة لتعبئة موارد إضافية، أعرب عن تأييد وفده التام لمبادرة العمل لمكافحة الفقر والجوع " التي شرع فيها رؤساء أسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا. وأضاف أن وفده أحاط علماً بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/59/270) والمصادر الابتكارية لتمويل التنمية التي بحثها المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة (A/59/272). ويتفق وفده في الرأي مع الأمين العام بأن يركز البحث عن مصادر تمويل جديدة وابتكارية على دعم المصادر القائمة بدلاً من إنشاء مصادر جديدة. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٣٠، يجب أن تشارك البلدان النامية بفعالية في تحديد تلك المصادر الجديدة.

٤٢ - وأضاف قائلاً إن الحوار رفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ بشأن تمويل التنمية سيتيح فرصة لتقوية التعاون الدولي من أجل التنمية. وينبغي تنسيقه بصورة وثيقة مع الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لنتائج قمة الألفية وتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة.

٤٣ - السيد غبا (كوت ديفوار): قال إنه في حين حالت أزمة خطيرة دون أن تنفذ كوت ديفوار ورقتها بشأن استراتيجية الحد من الفقر، تم التخفيف من حدة الأزمة

بتمويل التنمية. وينبغي العمل بصورة مشتركة على تعزيز نتائج اجتماع الربيع الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والحوار رفيع المستوى الذي ستجريه الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤٩ - السيدة هو مانوفسكا (أوكرانيا): قالت إنه يجب أن يكون التحالف العالمي الجديد الذي أنشأه توافق آراء مونتيري منصباً على ملكية البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لعملية التنمية بالكامل. وأعربت عن ترحيب وفدها بزيادة الاتساق والتنسيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. لكنها شددت على الحاجة إلى مزيد من أشكال التعاون العملي بينهم. وفي هذا الصدد فإن الاجتماع الاستثنائي رفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، الذي يعقد كل ربيع، يعد محفلاً هاماً للنظر في تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٥٠ - ومضت تقول إن أوكرانيا، التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، تبذل كل جهد لتنفيذ التزاماتها بموجب توافق آراء مونتيري على الصعيد الوطني. وبموجب استراتيجية شاملة لمدة عشر سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تواصل حكومتها تعبئة الموارد الداخلية والدولية من أجل التنمية عن طريق تهيئة مناخ استثمار مؤات، وتعزيز فاعلية المؤسسات المالية، وتشجيع المدخرات المحلية وتحسين نظامي الصيرفة والضرائب. كما اتخذت خطوات لإصلاح تشريعاتها وإطرها التنظيمي في مجال الاستثمار بغية زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وأضافت أن أوكرانيا، التي بصدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تأمل ألا تتجاوز شروط قبول أعضاء جدد مستويات الالتزام الحالية.

٥١ - وبعد أن شددت على أهمية قيام نظام مالي دولي مستقر لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان ذات الاقتصادات

هنا يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى جانب السماح للبلدان النامية بحيز كاف في مجال السياسات العامة لتنفيذ سياسات إنمائية متنوعة وطنياً.

٤٦ - وقال إن وفده ينظر بفكر مفتوح إلى المقترحات المتعلقة بإيجاد مصادر جديدة وابتكارية لتمويل التنمية. ومثل هذه الآليات الجديدة ينبغي أن تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية لا أن تقلل منها. والأكثر أهمية ضرورة الإصغاء إلى أصوات البلدان النامية عند البت في إنشاء تلك الآليات الجديدة.

٤٧ - وحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لإيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، ومن بينها البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل. ويجب التأكيد باستمرار على برنامج الدوحة للتنمية في الجهود المبذولة لتشكيل نظام تجاري عالمي مفتوح ومنصف تحكمه القواعد وغير تمييزي ومتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتيح الهيكل المالي الدولي زيادة مشاركة البلدان النامية في صنع القرار الاقتصادي الدولي ووضع المعايير الدولية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تستمر البلدان النامية في تعظيم الفرصة المقدمة، في جملة أمور، عن طريق التجمعات الإقليمية لزيادة إبداء رأيها في صنع القرار الدولي.

٤٨ - وأعرب عن تأييد وفده لتعزيز التعاون ومواصلة التفاعل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، ومشاركة الأونكتاد الفعالة في اجتماعات الربيع السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن وفده يتطلع لنتائج المشاورات متعددة الأطراف التي يجريها أصحاب المصلحة بشأن تمويل التنمية والتي ينظمها مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإلى المشاركة في الحوار رفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ المعني

المختلفة بشأن آليات التمويل وتعبئة الموارد وتتطلع إلى مناقشتها داخل اللجنة.

٥٥ - وقال إن تعزيز التجارة والاستثمار لصالح البلدان النامية يتطلب بذل جهود ثنائية ومتعددة الأطراف على حد سواء. وبعد أن ركز على الحاجة إلى إحراز تقدم سريع في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، رحب بالقرار الأخير للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، الذي سوف يشكل الأساس لخاتمة طموحة ومتوازنة لبرنامج الدوحة للتنمية. وأضاف أنه على الصعيد الثنائي، لا تفرض اليابان أية رسوم جمركية ولا أية حصص على ٩٣ في المائة من وارداتها من أقل البلدان نمواً ولا تمنح أية إعانات تصدير للمنتجات الزراعية.

٥٦ - ومضى يقول إن مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، سيركز على تعزيز التجارة والاستثمار بين آسيا وأفريقيا، وتوليد قوة الدفع اللازمة للنمو الاقتصادي ودعم التعاون بين بلدان الجنوب.

٥٧ - وقال في ختام كلمته، أن وفده يرحب بالتقدم الذي أحرزه الاجتماع الاستثنائي رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بشأن تحقيق الانسجام والاتساق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية.

٥٨ - السيد بزيل (جزر البهاما): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فقال إن بلدان الجماعة الكاريبية تضطلع بمسؤولياتها بموجب اتفاق آراء مونتيري، وجميعها دول ديمقراطية تمارس الحكم الرشيد؛ كما عززت بدرجة كبيرة هيكلها الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، واقتصاداتها مفتوحة للتجارة والاستثمار العالميين. وعلاوة على ذلك، فإن جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، دعت إلى مزيد من الشفافية في الهيكل المالي الدولي وزيادة مشاركة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في عمليات صنع القرار. وأضافت أنه من المهم الحفاظ على استقرار الأسواق المالية والقدرة على التنبؤ بتحركاتها، ومنع الأزمات المالية وتقوية الهياكل الأساسية الوطنية للقطاعين المالي والمصرفي.

٥٢ - وأعربت في ختام كلمتها عن تأييد وفدها للجهود المبذولة لاستكشاف مصادر جديدة وابتكارية لتمويل التنمية، ورحبت بوجه خاص، بمبادرة العمل لمكافحة الجوع والفقر التي أطلقها رؤساء أسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا.

٥٣ - السيد سوناغا (اليابان): قال إن على اللجنة الثانية الإسراع في مناقشتها لمسألة تمويل التنمية تطلعاً إلى الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات بشأن تنفيذ إعلان الألفية. وأضاف أن في حين كان بلده دائماً وسيظل مانحاً رئيسياً للمساعدة الإنمائية الرسمية، إلا أنه يعتقد أن التفرّد والتركيز غير المستحق على مصدر واحد وإثنين للدعم لن يخدم أي غرض مفيد. بل سيكون من الأهمية بمكان إيلاء مزيد من الاهتمام لتنشيط تدفقات الموارد المالية الخاصة والمحلية.

٥٤ - وأردف قائلاً إن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها ليست كافية لحل جميع الصعوبات التي تواجه البلدان النامية. وأشار إلى أنه في السنوات الخمس والعشرين الماضية، لم تحصل بلدان شرق وجنوب شرق آسيا إلا على ثلثي المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمت إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لكنها حققت تقدماً أكبر بكثير في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وبرهنت تجربتها على أن النمو الاقتصادي المدعوم بتعزيز التجارة والاستثمار يسهم كثيراً في الحد من الفقر. وأضاف أن اليابان تدرس بعناية المقترحات

أساس الأهداف ليتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أن وفدها يساوره القلق إزاء التوزيع المتقلب لتدفقات رأس المال الخاص، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية.

٦٢ - وحسبما هو مبين في تقرير الأمين العام، ما زال يتعين إيجاد حل مريح لمشاكل البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المثقلة بالديون (A/59/270)، الفقرة ٤٢). وعلى الرغم من أن تمديد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين أمر يستحق الثناء، فإنه من المحزن أنه بعد تسع سنوات من انطلاقتها، لم يبلغ نقطة الإنجاز سوى ١٤ بلداً (A/59/270، الفقرة ٤٣). وأعربت، في هذا الصدد، عن تأييد وفدها للمقترحات الداعية إلى إلغاء الدين كمصدر إضافي للتمويل.

٦٣ - وأشارت في ختام كلمتها إلى أن إيجاد مصادر جديدة وابتكارية لتمويل التنمية، لن يكون فعالاً، إلا إذا أصبحت هذه المصادر مكتملة لتلك الموجودة بالفعل. وأعربت عن ترحيب وفدها بمناقشة موضوع التحويلات وعن الأمل في أن تسفر هذه المناقشة عن اتخاذ تدابير للحد من التكلفة المفروضة على تحويلات المهاجرين إلى البلدان النامية.

٦٤ - السيدة ماما دوبا (أذربيجان): أكدت على الصلة بين السلام والأمن والتنمية وقالت إن أذربيجان توجه مواردها الداخلية المحدودة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتأثرين بالصراع. والوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والمالية وتمكين أفقر السكان وأضعف الفئات وتحسين البنية التحتية، وكلها عناصر رئيسية في برنامج التنمية الوطنية. وتعطي الأولوية للتعجيل بالإصلاحات الهيكلية من أجل تعزيز مناخ الاستثمار؛ وتنعكس الاتجاهات

ممولة أساساً من خلال مواردها المالية المحلية. ومع ذلك، لا تراعي البيئة الاقتصادية الدولية على النحو الكافي الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان، وأضاف أن الدعم التفضيلي والمساعدة التي تستهدف الدول الجزرية الصغيرة والجماعات الأخرى الضعيفة، ضروريان لتعزيز التناسق والاتساق في النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية، وتكملة فعالة للعمل التحضيري للاجتماع الدولي المعني باستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن بلدان الجماعة الكاريبية ترحب بالاهتمام بمصادر التمويل الجديدة والابتكارية لأغراض التنمية المقترحة في الدراسة التي أجراها المعهد العالمي لاقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة، وفي تلك المصادر المقترحة أيضاً في تقرير الفريق التقني المعني بآليات التمويل والتي قدمت خلال مؤتمر قمة قادة العالم بشأن العمل لمكافحة الجوع والفقر. ويمكن لتلك المقترحات أن تنهض كثيراً بالأهداف العالمية للتنمية؛ غير أنها لا يجب أن تضع عبئاً لا داعي له على عاتق البلدان النامية التي تستهدف دعمها؛ كما يجب أن يستتير التنسيق بينها في مجال السياسات بمبادئ العدالة المقبولة عالمياً وبالإنصاف والديموقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والشمول.

٦٠ - وقال إن بلدان الجماعة الكاريبية تولي أهمية خاصة لإجراء حوار مفتوح وديمقراطي وشامل يتسم بالشفافية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وتؤكد، في هذا الصدد، الحاجة إلى خاتمة ناجحة للمشاورات بشأن جعل فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦١ - السيدة رمضان (لبنان): قالت إن النهج الإضافي لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن يصبح قائماً على

٦٨ - واستطردت قائلة إن للأمم المتحدة دور رئيسي عليها القيام به في جميع الجوانب المتعلقة بتمويل التنمية، بما في ذلك التجارة وتخفيف عبء الدين والنظم المالية. وأضافت أن وفدها يتفق في الرأي على ضرورة تقوية آلية المتابعة الحالية في إطار الصيغ القائمة، وهي اجتماعات الربيع السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. ودعت إلى ضرورة أن يعقد الحوار رفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ بشأن تمويل التنمية بمعزل عن الحدث الرئيسي المقرر أيضاً أن يتم في عام ٢٠٠٥.

البند ٨٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الخامسة والعشرين (A/59/198)،
(E/2004/70)

٦٩ - السيدة تيباجوكا (وكيلة الأمين العام، المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) قدمت تقرير الأمين العام في الوثيقتين A/59/198 و E/2004/70، وقالت إن لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) كثفت جهودها لصياغة شراكات جديدة وتقوية شراكات قديمة بين الحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية وسائر قطاعات المجتمع المدني والهيئات الدولية، وكذلك مع وكالات المساعدة الثنائية وفيما بينها من أجل التنفيذ الجماعي لجدول أعمال الموئل والهدف السابع والغايتين ١٠ و ١١ الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية .

٧٠ - وأضافت أن تلك الجهود المبذولة في مجالي الدعوة والتعبئة على مدى العام الماضي قد توجت بانعقاد المنتدى العالمي الثاني للمناطق الحضرية في برشلونة بأسبانيا، من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وحظي هذا المنتدى بتأييد الجمعية العامة بوصفه اجتماعاً للخبراء يعقد بين دورات

الإيجابية في هذا الصدد في المؤشرات العالمية للتنمية لعام ٢٠٠٤ التي نشرها البنك الدولي.

٦٥ - وأشارت إلى أن حكومتها ملتزمة تماماً بمبدأ الشفافية في إدارة الاستثمارات والإيرادات وانضمت مؤخراً إلى مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية التي أنشأتها المملكة المتحدة. وتشارك حكوماتها البلدان المعتمدة على سلعة واحدة مشاغلا فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق بشروط تفضيلية. وأضافت أن وصول أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية إلى الأسواق بشروط تفضيلية وإزالة الإعانات المشوهة للتجارة في البلدان متقدمة النمو، أدوات بالغة الجدوى للبلدان النامية لتمويل تنميتها وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٦ - ودعت إلى مضاعفة الجهود الدولية المبذولة لزيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال ولتحسين صافي التحويلات المالية. وطبقاً لذلك، تؤكد حكوماتها على الدور الهام للشراكة وزيادة مشاركة القطاع الخاص والسياسات الوطنية الرامية إلى تدعيم أنشطة الأعمال. وأعربت عن ترحيب وفدها بالمناقشات الجارية حول مصادر التمويل الابتكارية وتطلعه لنتائج العمل الذي يضطلع به المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة. وأضافت أن الاقتراحات بشأن مصادر التمويل الجديدة تستحق مزيداً من الاهتمام. وينبغي أن تكمل آليات ومصادر التمويل الجديدة تلك القائمة بالفعل وتسهم في زيادة تدفقات الموارد.

٦٧ - وقالت إن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين خطوة إيجابية نحو حل مشكلة الديون غير القابلة للتحمل. ويرحب وفدها بالجهود المبذولة لتعزيز المبادرة استناداً إلى استنتاجات استعراض عام ١٩٩٩، ومن بينها تعديل الغايات والحدود الأدنى، وكذلك اشتراطات الأداء.

الموحدة. وأسهم الاتفاق أيضاً في إعادة تأكيد دور المؤئل بوصفه المناصر للحكومات المحلية وممثلها في منظومة الأمم المتحدة. وقد سمحت الجمعية العامة لهؤلاء بالمشاركة في مداوات مجلس إدارة المؤئل دون أن يكون لهم حق التصويت.

٧٤ - وفيما يتعلق بتعزيز القدرة على المستوى المحلي، أتاح المنتدى الفرصة لإجراء مناقشات حول سياسة اللجنة الاستشارية للسلطات المحلية، التي تقدم المشورة للمدير التنفيذي للمؤئل بشأن المسائل الإنمائية موضع اهتمام الحكومة المحلية. وكان هناك اجتماع لهيئتها الفرعية، فريق الخبراء الاستشاري المعني باللامركزية لدراسة وضع مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن اللامركزية لتقديمها إلى مجلس إدارة المؤئل في دورته العشرين. وشملت اتفاقات التعاون الأخرى الموقعة في المنتدى اتفاقاً مع جمعية الصليب الأخضر الدولية للعمل من أجل تحسين سبل الوصول إلى المياه المأمونة للفقراء في المناطق الحضرية، واتفاقاً آخر مع المؤئل بشأن العمل على توفير المأوى لقاطني الأحياء الحضرية الفقيرة في العالم من خلال المساعدة الذاتية والجهود التعاونية. ودفع نجاح المنتدى أيضاً إلى الإعداد للمنتدى القادم الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦ في فانكوفر، بناء على دعوة من حكومة كندا.

٧٥ - وقالت إن الإدراك بأنه يتعين في عالم حضري، معالجة غالبية القضايا القطاعية في المدن والبلدات، قد أثار الطريق أيضاً للعمل الذي تضطلع به لجنة التنمية المستدامة. وحسبما ورد في الوثيقة A/59/198، استعرضت اللجنة المذكورة في دورتها الثانية عشرة، تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وبرنامج التنفيذ الإضافي لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتشمل مجموعة الموضوعات في برنامج اللجنة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وفيما يتعلق بالمشاكل الناجمة عن

مجلس إدارة المؤئل لكي يتاح لجميع الشركاء في برنامج المؤئل التحاور بحرية وتبادل الآراء والخبراء وأفضل الممارسات. وسيقدم المدير التنفيذي إلى مجلس الإدارة تقريراً عن نتائج وتوصيات هذا الاجتماع

٧١ - وقد حضر المنتدى شخصيات دولية بارزة وزعماء سياسيون مرموقون، بالإضافة إلى مشاركين من جميع أنحاء العالم ومختلف مسارات الحياة. وعلى مدى أكثر من ٦٠ حدثاً جانبياً تم عرض المنجزات وأفضل الممارسات على المستوى الفردي، وقامت أفرقة صغيرة بتقديم استراتيجيات حول كيفية دفع البرنامج الحضري قُدماً للأمام. واجتذبت المنتدى أيضاً قدراً عالياً على غير المؤلف من اهتمام الصحافة ووسائل الإعلام الدولية وتميز بوجود أكبر عدد من المعارض وأحسنها جودة منذ مؤتمر المؤئل الثاني في استنبول. وناقشت جلسة خاصة عن طريق الربط الشبكي تحديات ظاهرة التحضر في أفريقيا. وحيثاً المنتدى أيضاً المنجزات غير العادية في مجال تنمية المستوطنات البشرية. وقدمت جائزة خاصة من المؤئل إلى السيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان لقيادته عملية الإعمار في بلده بعد سنوات كثيرة من الصراع.

٧٢ - وأعطى جميع المشاركين أولوية عليا للعمل على الصعيد المحلي وأكدوا على الدور الهام للحكومات المحلية في إنشاء مدن وبلدات دينامية اقتصادياً وعادلة اجتماعياً ومستدامة بيئياً تدعم المشاركة السياسية. وكان ذلك أيضاً أحد الملاحظات الرئيسية في تقرير الأمين العام.

٧٣ - وتم تخصيص يوم كامل في المنتدى لحوار عن التعاون بين الحكومات المحلية ومنظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية مع وجود تعهد حازم ومشترك بمواجهة التحديات العالمية لظاهرة انتشار المناطق الحضرية وتنفيذ رؤية مؤتمر استنبول والأهداف الإنمائية للألفية. وتُوج الحوار بالتوقيع على اتفاق للتعاون بين المؤئل والحكومات المحلية والمدن

تنفيذ تلك السياسات وإصدار التوجيهات لضمان مواصلة التعاون المشار إليه آنفاً. وأضافت أنه يجب أن تصبح الدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة ومجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية متتالية، يغذي كل منها الآخر لكي يتاح قيام علاقة عمل متينة وداعمة على نحو متبادل بين الهيئتين في مجال رسم السياسات ولمشاركة لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بنشاط في دورة لجنة التنمية المستدامة. وأعربت عن الأمل في إحراز تقدم للتوفيق بين المواعيد المتضاربة بين انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة والدورة الثانية عشرة لمجلس الإدارة المقرر حالياً أن تبدأ كلاهما في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأضافت أن الدور المقرر أن تقوم به لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لا يقتصر على المستوطنات البشرية بل يمتد أيضاً ليشمل مداورات لجنة التنمية الاجتماعية بشأن الجوانب المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية. ومن العسير عدم القول بأنه ليس من المجدي أن يتم انعقاد الاجتماعين في وقت متزامن.

٧٨ - وحسبما أشار الأمين العام، تشارك لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك اجتماعات رؤساء الوكالات، وفي مختلف أفرقة الدعم والأفرقة الفرعية العامة التابعة للبرنامج. وأدى ذلك كثيراً إلى تحسين التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها في تنفيذ جدول أعمال لجنة المستوطنات البشرية والأهداف الإنمائية للألفية، التي تم إدماجها في المبادئ التوجيهية الجديدة للتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتم إيضاح الصلات القائمة بينها وبين ورقات الاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر. وتم تنسيب مدراء تابعين لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للعمل في مكاتب قطرية مختارة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بموجب اتفاق بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمدير العام لبرنامج

النمو الحضري السريع، اقترحت اللجنة، في جملة أمور، أن يولي إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة واستراتيجية البنك الدولي للحد من الفقر، الأولوية للمياه والمرافق الصحية والنهوض بالأحياء الفقيرة. وتعاونت لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بصورة وثيقة مع شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومع اللجان الإقليمية والوكالات والمنظمات الأخرى في الأعمال التحضيرية للدورة الثانية عشرة للجنة. كما نظمت اللجنة عدداً من الأحداث بشأن الشباب والمرأة والخدمات الأساسية والإدارة في المناطق الحضرية.

٧٦ - وأضافت قائلة إنه من دواعي سرورها الإعلان عن حصول الصندوق الاستثماري للمياه والتصحيح على تمويل ابتدائي بمبلغ ١٥ مليون دولار من حكومي كندا والنرويج. كما شرعت لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مبادرة بشأن مياه الشرب والمرافق الصحية في المدن الصغيرة لصالح منطقة بحيرة فكتوريا في شرق أفريقيا، وجرار إعداد خطط مشابهة لصالح بلدان حول دلتا نهر ميكونغ. وأعرب عدد من المانحين بالفعل عن اهتمام شديد بدعم مبادرة منطقة بحيرة فكتوريا، وفي حالة تمويل تنفيذ هذا المشروع بالكامل بمبلغ ٥١ مليون دولار، فإنه سوف يساعد على تحقيق غايات الهدف الإنمائي للألفية في مجالي المياه والمرافق الصحية لمليون نسمة في البلدات الصغيرة الواقعة حول منطقة بحيرة فكتوريا في غضون عامين.

٧٧ - وتتوخى لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التعاون الوثيق مع لجنة التنمية المستدامة على مدى السنوات القادمة. وتتوقع أيضاً، في الدورة الثالثة عشرة للجنة عام ٢٠٠٥، التي ستصدر توصيات في مجال السياسات المتعلقة بمجموعة المواضيع المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، أن يتم التأكيد على الدور الرئيسي للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومجلس إدارتها في

الاجتماعات الأخيرة، وكذلك في اجتماعات لجان التوجيه المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية. ولدعم هذا الدور الجديد، سعت لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى تعزيز قدرتها على الاستجابة السريعة وأبرمت اتفاقاً للتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. كما دعيت لتنسيق خبر في شؤون المأوى للعمل في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بغية تعزيز قدرتها في هذا المجال.

٨٢ - وقالت إن لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عززت شراكاتها لتنفيذ البرنامج العالمي للمناطق الحضرية. ويرز تقرير الأمين العام بوجه خاص، تعميق التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية والشبابية في المناطق الحضرية، لا سيما في مجالات كتلك المتعلقة بحق المرأة في الإسكان والتملك والسلامة الحضرية وتوظيف الشباب. وقد أدمجت هذه الأنشطة في حملاتها العالمية بشأن تأمين الحيازة والإدارة الحضرية التي لا تزال من الوسائل الرئيسية لتنفيذ جدول أعمال الموئل وتعبئة دعم المجتمع المدني لأهدافه. وحظي العمل مع منظمات المجتمع المدني بالدعم من جانب الحكومات وسائر وكالات الأمم المتحدة، وتم التوقيع على العديد من اتفاقات التعاون وتم أيضاً تعزيز التعاون مع السلطات المحلية وتحالف المدن الموحدة والحكومات المحلية.

٨٣ - وعلى الرغم من استجابة الحكومات بإيجابية كبيرة للدعوة إلى زيادة مساهماتها في البرنامج، يساور الأمين العام القلق من أن المساهمات السنوية ذات الغرض الخاص لا تزال تتفوق على الغرض العام بنسبة تتجاوز أربعة إلى واحد، حيث بلغت ٣٧,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٣. وطالما استمر هذا الاتجاه، سوف يكون من العسير على لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن تخطط التزاماتها المالية وأن تنفذ برنامج عملها. وقد أبرز تقرير الأمين العام أيضاً إنشاء اللجنة الصندوق الاستئماني للمياه والتصحيح وعمله مع بنك التنمية الآسيوي لترتيب تقديم ٥٠٠ مليون دولار من

الأمم المتحدة الإنمائي. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤ سيتم في هذه المكاتب تنسيب ٣٣ من هؤلاء المديرين، معظمهم في مكاتب في بلدان أقل نمواً.

٧٩ - وأحد المشاركات الرئيسية التي ما زالت مستمرة في تنفيذ جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، وهو تحالف المدن برئاسة البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبدعم من ١٠ حكومات مانحة ومن بنك التنمية الآسيوي والمدن الموحدة والحكومات المحلية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن البرازيل مؤخراً. ووسع تحالف المدن عمله لدعم استراتيجيات تطوير المدن الموالية للفقراء وبرامج النهوض بالأحياء الفقيرة على نطاق واسع، والنظر في وقت لاحق في مسألة التمويل. وتم حالياً تعبئة ٦٠ مليون دولار في شكل منح لأعمال التحالف التحضيرية.

٨٠ - وحسبما ورد في تقرير الأمين العام، اتخذت خطوات كبيرة في مجال الرصد والتقييم، لا سيما فيما يتعلق بالدعم التي تقدمه لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى الحكومات. وتم أيضاً إحراز تقدم في رصد تنفيذ الغاية رقم ١١ للهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وركز التقرير لعام ٢٠٠٤ عن حالة مدن العالم على تأثير العولمة على الثقافة الحضرية والأثر الاجتماعي والاقتصادي السلبي في البلدان النامية غالباً.

٨١ - وتحولت إلى الحديث عن الأنشطة التنفيذية والميدانية للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. فأشارت إلى أن تقرير الأمين العام يركز على العمل في مرحلة ما بعد الكارثة وعلى الإعمار بعد الصراع وإعادة البناء المؤسسي، وكذلك على الحد من تأثير الكوارث. واعترفاً بدورها الهام كحلقة وصل بين الإغاثة العاجلة في حالات الطوارئ وجهود الأعمار، دعا الأمين العام لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للانضمام إلى اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية في مطلع عام ٢٠٠٤. وبدأت بالفعل القيام بدور نشيط في

الاستثمار التكميلي للبنك من أجل مشاريع المياه والمرافق الصحية التي صممتها لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأشار التقرير أيضاً إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة في إنشاء مرفق للنهوض بالأحياء الفقيرة وانطلاق برنامج المستوطنات البشرية الخاص بالشعب الفلسطيني. وتسلم منسق تابع للبرنامج عمله وبدأ تحديد البرامج، بما في ذلك إجراء مشاورات مع السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والمناخين الثنائيين والوكالات الدولية، وكذلك جمع الأموال اللازمة للصندوق الاستئماني للبرنامج. وحالياً، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية والسويد مساهمات أولية للصندوق الاستئماني. وأضافت قائلة أنها تشكر أيضاً جميع الدول لتبرعاتها لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأضافت أن التمويل قد زاد من ١٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٦١ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. غير أن القدرة على التنبؤ لا تزال تشكل تحدياً؛ وأعربت عن الأمل في أن تضع اللجنة الثانية في الاعتبار الحاجة إلى تزويد لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. بتمويل ثابت يمكن التنبؤ به.

٨٤ - وقالت إن الاحتفال باليوم العالمي للموئل قد عقد مؤخراً في نيروبي، في حي كيبيرا الفقير الذي يعد من أكبر الأحياء الفقيرة في أفريقيا. وبهذه المناسبة، أعلن رئيس جمهورية كينيا عن بدء برنامج كينيا للنهوض بالأحياء الفقيرة، والبدء في تحويل حي كيبيرا وغيره من الأحياء الفقيرة إلى بيئات معيشية صحية وتغيير حياة سكانها إلى الأفضل. وناشدت في ختام كلمتها جميع الأعضاء دعم جهود لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في حي كيبيرا أو الأحياء الفقيرة الأخرى والانضمام إلى السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠